

تقرير حقوق الإنسان لعام 2017 في الصحراء الغربية

ملاحظة: تم تحديث هذا التقرير في 15 مايو/ أيار 2018؛ يُرجى مراجعة الملحق (ز): "الأخطاء المطبعية" من أجل الحصول على المزيد من المعلومات.

الملخص التنفيذي

تطالب المملكة المغربية بإقليم الصحراء الغربية وتدير حوالي 85 بالمائة من الإقليم الذي تسيطر عليه. لكن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، وهي المنظمة التي تسعى للحصول على استقلال الإقليم، تنازع المغرب السيادة على الإقليم. تحاربت القوات المغربية وقوات البوليساريو بشكل منقطع منذ أن تنازلت إسبانيا عن استعمار الإقليم عام 1975 حتى وقف إطلاق النار وتأسيس بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام عام 1991. ومنذ عام 1991 بقيت المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة حول حالة الإقليم غير حاسمة. ولم يلتق الطرفان وجهاً لوجه منذ عام 2012.

يدير المغرب أراضي إقليم الصحراء الغربية ويطبق فيها نفس القوانين والهيكل التنظيمية الناظمة لممارسة الحريات المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية المعمول بها في المغرب المعترف به دولياً. واعتمد المغرب عام 2011 دستوراً ينطبق أيضاً على إدارة الإقليم. المغرب هو ملكية دستورية بنظام تشريعي برلماني وطني يضع السلطة النهائية في يد الملك محمد السادس الذي يرأس مجلس الوزراء. ويشترك الملك في السلطة التنفيذية مع رئيس الحكومة (الوزير الأول) سعد الدين العثماني. ووفقاً للدستور، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يتمتع بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان ويوافق على تعيين أعضاء في الحكومة يرشحهم رئيس الحكومة. اعتبر مراقبون محليون ودوليون أن الانتخابات البرلمانية التي عقدت عام 2016 في كل من المغرب المعترف به دولياً وفي الصحراء الغربية كانت ذات مصداقية وخالية نسبياً من المخالفات، واستمرت السلطات المدنية في الاحتفاظ بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

كانت أهم المشاكل المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان مشابهة للأوضاع في المغرب المعترف به دولياً، بما في ذلك مزاعم بوجود سجناء سياسيين، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وتجريم بعض المحتوى السياسي والديني، والقيود على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، والفساد.

وساهم عدم وجود تقارير حول التحقيقات أو معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل مسؤولين مغاربة في الصحراء الغربية، سواء في الأجهزة الأمنية أو مناطق أخرى حكومية، إلى اتساع تصور الإفلات من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة المغربية أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل أو نيابة عن سلطات الحكومة المغربية خلال العام.

وخلال العام واصل فرع العيون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان بتمويل من القطاع العام المغربي، بالتحقيق في مزاعم فردية من السنوات السابقة. وبحسب الإقتضاء، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتقديم تعويضات على شكل مبالغ مالية، أو رعاية صحية، أو فرص عمل، أو تدريب مهني لضحايا (أو عائلات ضحايا) الاختفاء القسري من السنوات الماضية.

كما استمر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراقبة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان السابقين والتي يرجع تاريخها إلى سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وعملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط محايد مع الأطراف والعائلات بخصوص حالات الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. لمزيد من المعلومات حول حالات الاختفاء التي لم تحل والتي يعود تاريخها إلى سبعينات القرن الماضي، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان لعام 2017 في المغرب.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ويحظر الدستور المغربي والقانون المغربي مثل هذه الممارسات، ونفت الحكومة المغربية أنها سمحت باستخدام التعذيب.

وفي حالة الاتهام بالتعذيب، يلزم القانون المغربي القضاة بإحالة المحتجز إلى خبير طب شرعي إذا طلب ذلك المحتجز أو محاموه، أو إذا لاحظ القضاة علامات مثيرة للريبة على جسد المحتجز. لكن المدافعين عن حقوق الإنسان، المحليين منهم والدوليين، ادعوا أن المحاكم المغربية كثيراً ما رفضت إصدار الأوامر لإجراء فحوص طبية، أو النظر في نتائج الفحوص الطبية لتلك الحالات. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، لم تحقق السلطات المغربية دائماً في الشكاوى، كما أن الطاقم الطبي أخفق في بعض الأحيان في توثيق آثار الإصابات الناجمة عن التعذيب وسوء المعاملة.

في تموز/يوليو، ذكر ناشط حق تقرير المصير حمزة الأنصاري للمحكمة أن قوات الشرطة أساءت معاملته وأرغمته على التوقيع على بيان بينما كان معصوب العينين. ولم تقم المحكمة بالتحقيق في ادعائه أو باستبعاد البيان المزعم الموقع تحت الإكراه من المرافعات الابتدائية ولا أثناء الاستئناف. وتم الإفراج عنه في شهر أيلول/سبتمبر بعد أن قضى مدة العقوبة التي فرضتها المحكمة.

انخفضت تقارير التعذيب على مدى السنوات الماضية، على الرغم من أن المؤسسات الحكومية المغربية والمنظمات غير الحكومية استمرت في تلقي تقارير عن إساءة معاملة الأشخاص رهن الاحتجاز الرسمي. ووردت تقارير عن حدوث سوء المعاملة في أغلب الأحيان أثناء الاعتقال السابق للمحاكمة. وأفادت معظم الاتهامات بأن المعاملة المهينة وقعت أثناء أو في أعقاب المظاهرات المؤيدة للاستقلال أو الاحتجاجات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين المزعمين الذين كانوا رهن الاحتجاز.

أشارت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي تراقب تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ملاحظاتها الختامية حول التقرير الدوري السادس عن المغرب والصادر في كانون الأول/ديسمبر 2016 أن الحكومة المغربية اتخذت خطوات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة، وكان هناك

"انخفاض ملحوظ" في مثل هذه الممارسات منذ تقرير عام 2004. ومع ذلك فقد أعربت اللجنة عن قلقها بشأن استمرار ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة على أيدي عناصر الحكومة، وعلى الأخص تجاه الأشخاص المشتبه في صلتهم بالإرهاب أو بتهديد الأمن القومي أو السلامة الإقليمية، والتي يحددها المغرب على أنها تشمل الصحراء الغربية. أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 10 نيسان/أبريل إلى أن انعدام المساءلة واستمرار عدم وجود تحقيقات في مزاعم الانتهاكات ضد الصحراويين ظلاً يشكلان شاغلاً رئيسياً.

قامت اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل من طانطان-كلميم، وهي مقاطعة تقع جزئياً في الصحراء الغربية ويقع الجزء الأكبر منها في المغرب المعترف به دولياً، وفي العيون-الساقية الحمراء، وهي مقاطعة تقع بشكل كلي في الصحراء الغربية، بالتحقيق في سبعة مزاعم بالتعذيب لكنها لم تجد ما يثبت الادعاءات.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال تشبه عموماً تلك التي في المغرب. وتحسنت الأوضاع خلال العام، إلا أنها في بعض الحالات لم تف بالمعايير الدولية. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الأوضاع المادية: كانت الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال تشبه عموماً تلك التي في المغرب.

واشتكت عائلات المعتقلين أن ظروف السجن كانت قاسية بشكل غير عادي. اعترضت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وهي الهيئة التي تشرف على السجون في الإقليم، على هذا الادعاء وأكدت أن السجناء في الصحراء الغربية والسجناء الصحراويين في المغرب حصلوا على نفس المعاملة التي حصل عليها جميع السجناء الآخرين في السجون الخاضعة لإدارة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الإدارة: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. وفي حين سمحت السلطات بشكل عام للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء، إلا أنه وردت تقارير تفيد بأن السلطات حرمت السجناء من هذه الامتيازات في بعض الحالات. وخصصت المندوبية العامة لإدارة السجون مستوى لتصنيف المخاطر لكل سجين، وهو ما يحدد امتيازات الزيارة. وفي جميع التصنيفات، يجوز للسجناء الحصول على زيارات، على الرغم من أن مدة الزيارة وعدد الزيارات وعدد الزوار يختلف. وخصصت معظم السجون "يوم زيارة" لكل سجين لكي تدير عدد الزيارات إلى السجن.

الرقابة المستقلة: بحلول 15 أيلول/سبتمبر، أجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان 31 زيارة رقابة للسجون في الصحراء الغربية أو بالقرب منها. كما أجرت منظمات غير حكومية مختلفة ما لا يقل عن 33 زيارة رقابة حتى شهر حزيران/يونيو.

التحسينات: لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ويحظر القانون المغربي الاعتقال والاحتجاز التعسفي ويتيح لأي شخص الحق في الطعن في المحكمة بقانونية اعتقاله أو احتجازه. أشار مراقبون أن الشرطة لم تكن دائماً تحترم هذه الأحكام أو تلتزم بالإجراءات القانونية بشكل متسق، خاصة أثناء الاحتجاجات أو في أعقابها. ووفقاً لمنظمات وجمعيات محلية غير حكومية، قامت الشرطة أحياناً باعتقال أشخاص بدون مذكرة توقيف أو وهم يرتدون ملابس مدنية.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

استمرت منظمات حقوق الإنسان في تعقب منتهكي حقوق مزعومين احتفظوا بمناصبهم القيادية أو تم نقلهم إلى مناصب أخرى. وادعت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية أن السلطات رفضت الكثير من الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة وأنها اعتمدت فقط على إفادات الشرطة. وعموماً لم يقدم المسؤولون الحكوميون معلومات عن نتائج الشكاوى. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإدارة السجون بوجود تدريب في مجال حقوق الإنسان لمسؤولي السجون وأفراد قوات الأمن في الصحراء الغربية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الاعتقال التعسفي: كثيراً ما احتجزت قوات الأمن مجموعات من الأشخاص واقتادتهم إلى مركز شرطة واستجوبتهم لعدة ساعات، ثم أطلقت سراحهم دون توجيه أي تهمة لهم.

وأفادت منظمات غير حكومية بوقوع عدة حالات من الاعتقال والاحتجاز التعسفي المزعومين، خاصة بعد المظاهرات المؤيدة للاستقلال، مع أن المزاعم وردت بوتيرة أقل من السنوات السابقة. وجادلت السلطات إن مثل هذه الاعتقالات المؤقتة بدون توجيه اتهامات لم تكن تعسفية، بل هي قانونية بموجب القانون المغربي، الذي يسمح باحتجاز المشتبه بهم دون تهمة على ذمة التحقيقات الأولية لمدة تصل إلى ستة أيام لارتكاب جرائم غير متعلقة بالإرهاب، ولمدة 12 يوماً للجرائم المتعلقة بالإرهاب. حالات الاحتجاز التي أشارت إليها المنظمات المحلية غير الحكومية كانت عادة لأقل من ستة أيام.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كانت الأوضاع بشكل عام مشابهة لتلك المتبعة في المغرب، مع وجود نسب كبيرة من المحتجزين قبل المحاكمة، ولم تكن الحكومة المغربية تفرز الإحصائيات الخاصة بالصحراء الغربية.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. وينص الدستور المغربي على استقلال القضاء، وكما حدث في السنوات السابقة، أكدت منظمات غير حكومية بأن الفساد والنفوذ الخارج عن سياق الإجراءات القضائية أديا إلى إضعاف الاستقلال القضائي. في 6 نيسان/أبريل، عين ملك المغرب بشكل رسمي الأعضاء المنتخبين والمرشحين إلى المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة حكومية جديدة تم إنشاؤها وتحديد تكوينها بموجب دستور عام 2011 ليتولى إدارة المحاكم والشؤون القضائية مباشرة بدلاً من وزارة العدل. وفي حين ذكرت الحكومة أن هدفها من إنشاء المجلس الأعلى للقضاء هو تحسين الاستقلال القضائي، إلا أن تأثير هذا المجلس على الاستقلال القضائي لم يكن واضحاً مع حلول نهاية العام. وبدت نتائج المحاكمات التي كانت للحكومة مصلحة سياسية قوية فيها، مثل المحاكمات في القضايا التي تمس الاسلام وعلاقته بالحياة السياسية والأمن القومي وشرعية الملكية والصحراء الغربية محددة مسبقاً. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

في 19 تموز/يوليو، أصدرت محكمة الاستئناف المدنية في الرباط أحكاماً جديدة تتراوح بين الوقت المقضي في السجن إلى السجن المؤبد بحق 23 فرد من الصحراويين الذين اعتقلوا عام 2010 خلال تفكيك مخيم أكديم إزيك وما تلاه من أعمال عنف في العيون والتي أسفرت عن مقتل 11 عضواً من أعضاء قوات الأمن. وكان هؤلاء الأفراد قد أدينوا سابقاً من قبل محكمة عسكرية عام 2013. ألغى تنقيح قانون القضاء العسكري لعام 2015 استخدام المحاكمات العسكرية للأشخاص المدنيين، وفي عام 2016 أذنت محكمة النقض بأن تتلقى هذه المجموعة من الأشخاص محاكمة جديدة أمام محاكم مدنية. وحكم على شخصين بأحكام مخففة (خففت من 25 سنة إلى 4,5 و 6,5 سنة) وتم الإفراج عنهما، لينضموا إلى اثنين آخرين أقرت محكمة مدنية أنهما أمضيا مدة عقوبتهما التي صدرت عام 2013. كما حصل شخصان آخران على أحكام مخففة (من 30 سنة إلى 25 سنة، ومن 25 سنة إلى 20 سنة). وحتى إعادة المحاكمة، شكّل سجناء أكديم إزيك أعلى مجموعة بارزة من المدنيين الذين ما زالوا يقضون أحكاماً بالسجن صدرت من قبل محكمة عسكرية.

في كانون الأول/ديسمبر 2016، أصدرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قراراً خلص إلى أن المغرب انتهك التزاماته التعهدية في قضية نعمة أصفاري الذي كان من ضمن المعتقلين من مخيم أكديم إزيك وادعى أنه أدين من قبل محكمة عسكرية استناداً إلى اعتراف تم الحصول عليه تحت وطأة التعذيب وأنه لم يتم إجراء تحقيق واف. وكجزء من المحاكمة الجديدة، وفرت المحكمة المدنية عام 2017 فحوصات طبية وفقاً لبروتوكول اسطنبول للبحث عن علامات التعذيب المتبقية على 21 شخصاً ظلوا رهن الاحتجاز من بين المجموعة من الأفراد الذين اعتقلوا واستجوبوا عام 2010، بيد أن نعمة أصفاري امتنع عن المشاركة. وتم قبول التقارير التي وردت بشأن 15 معتقلاً شاركوا طواعية في الفحوصات الطبية كدليل أثناء المحاكمة ولم تجد صلة بين شكاوى المعتقلين والتعذيب المزعم.

إجراءات المحاكمة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

السجناء والمحتجزون السياسيون

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ولا يعرّف القانون المغربي مفهوم السجن السياسي ولا يعترف به. لم تعتبر الحكومة المغربية أيًا من سجنائها سجناءً سياسيين وذكرت أنها اتهمت أو أدانت كل الأشخاص بالسجن بموجب القانون الجنائي. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

اعتبرت جماعات حقوق الإنسان وجماعات مناصرة للاستقلال أن عددًا من السجناء الصحراويين هم سجناء سياسيون. وشمل هذا العدد سجناء أكديم إزيك (انظر القسم 1.هـ) بالإضافة إلى أعضاء مؤيدين لحقوق الصحراويين أو المنظمات المؤيدة للاستقلال.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. يكفل الدستور المغربي والقانون المغربي بشكل عام حرية التعبير بما في ذلك الصحافة، رغم أنهما يجرّمان ويقيدان بعض حرية التعبير في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي - خاصة انتقاد الإسلام، والمؤسسة الملكية، ومواقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والصحراء الغربية. وكانت السلطات حساسة لأي تقارير لا تتماشى مع الموقف الرسمي للدولة بشأن وضع الإقليم، واستمرت في طرد أو مضايقة أو احتجاز الأشخاص الذين انتقدوا في كتاباتهم هذه المسألة.

حرية التعبير: يجرّم القانون المغربي انتقاد الإسلام، أو شرعية النظام الملكي أو المؤسسات الحكومية أو المسؤولين مثل المسؤولين العسكريين، كما يجرّم انتقاد موقف الحكومة المغربية فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية

والصحراء الغربية. وغالباً ما كانت وسائل الإعلام الصحراوية والمدونون الصحراويون ممن لهم وجهات نظر متعارضة تمارس الرقابة الذاتية على هذه المسائل.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. وقد ظلت الرقابة الذاتية والقيود الحكومية تشكل عوائق كبيرة أمام تطوير صحافة حرة ومستقلة واستقصائية. أكدت منظمات غير حكومية أن السلطات ضاقت بعض الصحفيين من خلال توجيه تهمة بحقهم لنشاطات خارج مهنتهم وأخرت محاكمة هذه الاتهامات إلى أجل غير مسمى. يوفر قانون الصحافة الذي صدر عام 2016 قدراً أوسع من الحماية للصحفيين المعتمدين غير أنه لا يشمل المعلقين أو المدونين غير المعتمدين، والذين وصلوا مواجهة اتهامات بموجب القانون الجنائي. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

فرضت الحكومة المغربية إجراءات صارمة تنظم مقابلة الصحفيين لممثلي المنظمات غير الحكومية والناشطين السياسيين. وكان يتعين على الصحفيين الأجانب الحصول على موافقة رسمية مسبقة من وزارة الاتصال قبل الالتقاء بنشطاء سياسيين لكنهم لم يحصلوا دائماً على مثل هذه الموافقة.

وكانت وسائل الإعلام المحلية والدولية، بما في ذلك القنوات الفضائية والتلفزيونية التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو والإذاعة من مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر، متاحة في الإقليم.

وكانت ممارسات الحكومة المغربية فيما يتعلق بالعنف والمضايقات والرقابة أو فرض قيود على المحتوى، والتشهير/الذم وقضايا الأمن الوطني هي نفس الممارسات المتبعة في المغرب المعترف به دولياً. لمزيد من المعلومات حول هذه المواضيع الفرعية، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان لعام 2017 في المغرب.

حرية الإنترنت

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يتم تطبيق القانون المغربي. وكما هو الحال في المغرب المعترف به دولياً، قيدت الحكومة المغربية حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

حرية التجمع السلمي

ينص القانون المغربي على الحق في التجمع السلمي. وسمحت الحكومة بشكل عام بالمظاهرات السلمية المرخصة وغير المرخصة. وبموجب القانون المغربي، تتطلب المجموعات التي تضم أكثر من ثلاثة أشخاص الحصول على إذن من وزارة الداخلية لتتجمع علناً. وكما هي الحال في المغرب المعترف به دولياً، اشتكت بعض المنظمات غير الحكومية بأن الحكومة استخدمت التأخيرات الإدارية وأساليب أخرى لقمع أو تثبيط أي تجمع سلمي غير مرغوب فيه. تدخلت قوات الأمن في بعض الأحيان لتفريق الاحتجاجات المرخصة وغير المرخصة عندما اعتبر المسؤولون بأن هذه المظاهرات تشكل تهديداً على الأمن العام. وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 10 نيسان/أبريل حول الصحراء الغربية إلى ادعاءات من قبل بعض المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بأن السلطات منعت أو فرقّت 66 من أصل 776 مظاهرة في الإقليم خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل 2016 إلى نيسان/أبريل 2017.

وذكرت عدة منظمات مؤيدة للاستقلال وبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أنه في السنوات الأخيرة انخفض عدد طلبات الحصول على تصاريح لتنظيم المظاهرات لأن الشرطة نادراً ما منحت تلك التصاريح لهم. في معظم الحالات نفذ المنظمون المظاهرات المزمنة بدون وجود ترخيص، ولم يكن هناك فرق ملحوظ في ردة فعل قوات الأمن على الاحتجاجات المرخصة أو غير المرخصة. وكانت المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمحتجين أقل شيوعاً مما كان الحال عليه في السنوات السابقة وفقاً لعدد من المنظمات المحلية غير الحكومية، على الرغم من أن التفريق بالعنف حصل في بعض الأحيان. كانت ممارسات قوات الأمن مماثلة لتلك الممارسات المتبعة في المغرب المعترف به دولياً، ومع ذلك، كانت النسبة بين قوات الأمن إلى المتظاهرين أعلى في الصحراء الغربية.

في 23 آذار/مارس، وفقاً لما ذكرته وسائل الإعلام وتقارير مباشرة، استقلت مجموعة تضم حوالي 50 من الصحراويين العاطلين عن العمل في العيون حافلة خاصة لنقل الأفراد تابعة لشركة فرعية من شركة الفوسفات الحكومية، والتي تعتبر واحدة من شركات التوظيف الرئيسية في المنطقة، احتجاجاً على ما اعتبروه عدم وفاء الشركة بوعودها بتوظيف المزيد من الصحراويين. وأمرت هذه المجموعة سائق الحافلة والركاب الآخرين بالمغادرة، وهدد أفرادها بإشعال النار في أنفسهم إذا لم تتم تلبية مطالبهم أو إذا تدخلت الشرطة المغربية. وفي أعقاب مفاوضات فاشلة، استخدمت قوات الشرطة خراطيم المياه في 24 آذار/مارس للوصول إلى الحافلة، مما تسبب بوقوع إصابات طفيفة لحوالي 12 محتجاً. وقد تم نقل المصابين إلى مستشفى محلي حيث تم إخراجهم من العناية الطبية في اليوم التالي. واعتقل عدد من المحتجين لكن أطلق سراحهم بعد بضع ساعات.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لم تعترف الحكومة عموماً بالمنظمات غير الحكومية التي اعتبرتها مناهضة لوضع الإسلام كدين للدولة، أو النظام الملكي، أو وحدة الأراضي المغربية. وأفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال العام أنه تلقى شكاوى من 10 منظمات بشأن رفض طلباتها الخاصة بالتسجيل. وذكرت السلطات أنه تم تسجيل 2984 منظمة في العيون بالإضافة إلى 937 في الداخلة، وهما أكبر مدينتين في الصحراء الغربية. وتساهلت الحكومة مع أنشطة عدة منظمات غير مسجلة.

في 20 حزيران/يونيو، نظمت أميناتو حيدر، الناشطة الصحراوية ورئيسة جمعية غير حكومية غير مسجلة تدعى تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان (كوديسا) مناسبة تذكارية عامة بموافقة من السلطات المغربية لإحياء ذكرى وفاة زعيم جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز عام 2016. وقد مرت هذه المناسبة التي أقيمت في خيمة في الهواء الطلق وشملت عرضاً علنياً لأعلام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الانفصالية بالإضافة إلى لافتة تصف الموقع بأنه "العيون المحتلة" بدون تدخل من السلطات.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. يكفل القانون المغربي حرية التنقل داخل البلاد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن، واحترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق. زعمت منظمات غير حكومية وناشطون بأن السلطات المغربية قيدت في بعض الأحيان وصول الزائرين الأجانب إلى الصحراء الغربية، بما فيهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. وزعمت الحكومة المغربية أنها قيدت إمكانية الوصول فقط عندما كانت مثل هذه الزيارات تمثل تحدياً للسلامة الإقليمية للمغرب أو اعتبرت بأنها تشكل تهديداً على الأمن الداخلي والاستقرار. أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي غطى الفترة من نيسان/أبريل 2016 إلى نيسان/أبريل 2017 بأن المغرب أكد طرد 187 أجنبياً من الصحراء الغربية بسبب تهديدهم للاستقرار الداخلي أو لعدم الوفاء بمتطلبات الهجرة.

ووفقاً لمنظمات صحراوية غير حكومية، في 21 كانون الثاني/يناير أخرجت السلطات المغربية ستة نشطاء نرويجيين تابعين لمنظمات دولية سياسية وحقوقية من الصحراء الغربية. ووفقاً لجمعية "كوديسا" ومنظمة "عدالة، المملكة المتحدة" وهي منظمة غير حكومية مؤيدة للصحراويين ومقرها بريطانيا، تم إخراج النشطاء بسبب إجراء مقابلات بدون حصولهم على ترخيص. وردت الحكومة المغربية بأن هؤلاء الأشخاص تم طردهم من الصحراء الغربية إلى مدن في المغرب المعترف به دولياً من أجل الحفاظ على النظام العام في الإقليم، حيث اعتقدت الحكومة أن هدفهم كان تنظيم احتجاجات. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

شجعت الحكومة المغربية عودة اللاجئين الصحراويين من الخارج إذا اعترفوا بسيادة الحكومة على الصحراء الغربية. ويتعين على اللاجئين الراغبين في العودة الحصول على وثائق سفر أو هوية مناسبة من قنصلية مغربية في الخارج، وفي معظم الأحيان من موريتانيا.

حماية اللاجئين

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: عقد المغرب في تشرين الأول/أكتوبر 2016 انتخابات مباشرة لمجلس النواب (في البرلمان). واختار الناخبون المسجلون في الصحراء الغربية ممثلين لملء 13 مقعداً مخصصاً إقليمياً ولمرشحي الأحزاب لملء الحصص الوطنية المخصصة لممثلي النساء والشباب. واعتبرت الأحزاب السياسية الرئيسية والمراقبون المحليون الانتخابات بأنها حرة ونزيهة وشفافة. واعتبر المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت ذات مصداقية، مشيرين إلى أن الناخبين تمكنوا من الاختيار بحرية، واعتبروا أن العملية الانتخابية كانت خالية نسبياً من المخالفات.

مشاركة المرأة والأقليات: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لا تقيد القوانين المغربية مشاركة المرأة أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وكانت مشاركة المرأة والأقليات تشبه إلى حد كبير المشاركة في المغرب المعترف به دولياً. وكان هناك عدد كبير من المرشحين لانتخابهم كمسؤولين ممن عرّفوا أنفسهم بأنهم صحراويون. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. ينص القانون المغربي على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين، لكن الحكومة عادة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وكثيراً ما انخرط مسؤولون في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

الفساد: تسبب الإنفاق الكبير على التنمية ومشاركة ضباط الجيش في مجال الأعمال التجارية الخاصة بخلق قابلية للفساد، كما أوجد فرصاً للإفلات من العقاب، في الصحراء الغربية. وأفادت تقارير أن بعض ضباط الجيش اعتمدوا على صلات حكومية للحصول التفضيلي على تراخيص الصيد أو عقود مربحة لمحاجر رملية ومحاجر أخرى على أراضي الدولة. وكانت الحكومة والشركات المملوكة للدولة أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم، وسعى السكان للحصول على وظائف في مجال الخدمات المدنية والحصول على تراخيص لسيارات الأجرة عبر اتصالات رسمية.

في 31 آذار/مارس، توفي قبطان سفينة صيد أسماك مغربي بعد أن أضرمت النار في نفسه أمام المكتب المحلي لوزارة الزراعة والمصايد البحرية في الداخلة في الصحراء الغربية احتجاجاً على عدم الاستجابة لشكوى تتعلق بالفساد. وزعمت أرملة القبطان أن زوجها تعرض لضغوط من أجل تزوير تقرير رفع إلى البحرية الملكية المغربية حول غرق سفينته في العام الماضي من أجل ضمان حصول مالكي السفينة على أموال التأمين. ونفت السلطات أن يكون القبطان قد تقدم بشكوى يزعم فيها بوجود فساد إلا أنها أحالت القضية إلى المكتب الإقليمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للتحقيق فيها. ولم يتم الإعلان عن نتائج التحقيق بعد.

الإفصاح المالي: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

تساهلت الحكومة بشكل عام مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي أظهرت ميولاً داعمة للاستقلال أو مناصرة للبوليساريو إلا أنها لم تعترف بهذه المنظمات.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: تعاونت الحكومة المغربية مع الأمم المتحدة وسمحت بالزيارات التي تم طلبها بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الزيارة التي قامت بها اللجنة الفرعية بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة في الفترة ما بين 22 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر. واجتمعت اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة مع مختلف الوزارات والمحاكم ومع البرلمان، كما زارت مراكز الاحتجاز لمقابلة المحتجزين في المغرب، لكنها لم تؤكد علناً ما إن كانت قد زارت الصحراء الغربية أو أي سجناء صحراويين في المغرب المعترف به دولياً.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: كانت هيئات حقوق الإنسان الحكومية العاملة في الإقليم هي نفسها التي في المغرب المعترف به دولياً. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر مكاتبه الإقليمية في الداخلة والعيون القيام بمجموعة من الأنشطة، بما في ذلك رصد المظاهرات، وزيارة السجون والمراكز الطبية وتنظيم أنشطة بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة. وظل أيضاً على اتصال مع منظمات غير حكومية غير معترف بها. كما حقق المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً في بعض الأحيان في قضايا أثارها منظمات غير حكومية غير معترف بها، وخصوصاً تلك التي استقطبت الاهتمام عبر الإنترنت أو وسائل الإعلام الدولية.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

احترمت الحكومة وأرباب العمل بشكل عام حرية تكوين الجمعيات، وكانت النقابات المغربية التي تغطي جميع القطاعات موجودة لكنها غير نشطة باستثناء صناعاتي الفوسفات وصيد السمك. وحافظت أكبر الاتحادات النقابية على وجود اسمي في العيون والداخلة، وكان معظم أعضاء النقابات موظفين لدى الحكومة المغربية أو لدى منظمات تملكها الدولة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

واصلت الحكومة المغربية الاستثمار في التعليم في الإقليم من خلال برنامج (تيسير) للمساعدات النقدية واستمرت في تقديم خدمات حماية الطفل من خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية لمشروع دعم التنمية البشرية. وتلقى الصحرأويون المزيد من المساعدة للفرد الواحد من هذا البرنامج أكثر مما تلقاه الأشخاص الذين يعيشون في المغرب المعترف به دولياً.

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings.

د. التمييز في العمالة والمهن

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

أفادت تقارير بأن الصحرأويين واجهوا التمييز في التوظيف والترقية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2017 حول حقوق الإنسان في المغرب.

وكحافز للانتقال إلى الإقليم، حصل عمال قطاع الأجور على ما يصل إلى 85 في المئة أكثر من نظرائهم في المغرب المعترف به دولياً. كما وفرت الحكومة دعماً للوقود وأعفت العمال من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.